

نيف غوردون\* وبينى غرين\*\*

## \*\*\*الجامعات الإسرائيلية: حملة القمع\*\*\*

صادروا هاتفها الخليوي، وحاسوبها، وملصقات أعدتها الحركة الدولية للدفاع عن الأطفال وهي منظمة غير ربحية، وكتب متعددة لحمود درويش، واتهموها بالاشتباه في "التحريض الشديد ضد دولة إسرائيل بسبب تصريحات أدلت بها ضد الصهيونية زعمت فيها بأن إسرائيل ترتكب حاليًا إبادة جماعية في غزة". شلهوب كيفوركيان هي مواطنة فلسطينية في إسرائيل، ترأس كرسي لورانس د. بيلي في القانون في الجامعة العبرية في القدس، (وهي أيضًا زميلة لنا في

في تشرين الأول الماضي، واجه الطلاب وأعضاء هيئة التدريس الفلسطينيين في إسرائيل عقوبات غير مسبقة بسبب خطابهم. الآن يستمر القمع. في ١٨ نيسان، اعتقلت الشرطة الإسرائيلية الباحثة نادرة شلهوب كيفوركيان من منزلها في الحي الأرمني في القدس. وهي الآن في الثالثة والستين من عمرها، وتتركز أبحاثها حول قمع الدولة [الإسرائيلية] الأطفال الفلسطينيين في القدس الشرقية على مدى عقود، لكن وصول الشرطة إلى بابها كان لا يزال يمثل صدمة.

\*\*\* بينى غرين (Penny Green) خبيرة في جرائم الدولة والإبادة الجماعية. وهي أستاذة القانون والعودة في جامعة كوين ماري في لندن، وشاركت مع توني وارد في تأليف كتاب "جرائم الدولة: الحكومات والعنف والفساد وجرائم الدولة والنشاط المدني: حول جدليات القمع والمقاومة".

\*\*\* ترجمة المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية-مدار.

\* نيف غوردون (Neve Gordon) هو مؤلف كتاب "الاحتلال الإسرائيلي" ومؤلف مشارك مع نيكولا بيروجيني لكتاب "الدروع البشرية: تاريخ الناس في خط النار"، وكلاهما نشرته مطبعة جامعة كاليفورنيا.

جامعة كوين ماري في لندن). استجوبتها الشرطة مدة ست ساعات حول مقالاتها الأكاديمية وتصريحاتها العلنية التي أدلت بها منذ ٧ أكتوبر. ثم قيدوا معصمها وكاحليها واقتادوها إلى المسكوبية، وهو مركز احتجاز يقع بالقرب من مبنى بلدية القدس. وقالت لصحيفة "هآرتس" إن شرطية فتشتها عارية، وشتمتها، واتهمتها بأنها جزء من "حماس"، وأمرتها بأن "تحترق" و"تموت".

أخذها ضابط ثان إلى زناينة، وألقى لها فراشاً على الأرض، وحبسها. وتتذكر شلهوب كيفوركينان تلك الليلة وتقول: "كنت أرتجف من البرد... طلبت بطانية، فأحضروا لي بطانية تفوح منها رائحة القمامة والبول وكانت مبللة أيضاً. جلست على السرير حتى الصباح، وبدأت أذني وأنفي تنزف، وتقيأت، وغسلت وجهي، وعدت إلى السرير. لا أعرف كيف يحدث شيء كهذا لشخص في عمري. كان الضوء قوياً جداً وكانا هناك ضوضاء. كان البرد فظيلاً، وكانت أسناني ترتجف، على الرغم من أن رائحة البطانية كانت مبللة، في النهاية تغطيت بها لأنني لم أستطع تحمل البرد".

في جلسة عقدت في صباح اليوم التالي، طلب المدعي العام من محكمة الصلح في القدس تمديد اعتقال شلهوب كيفوركينان. ورفض القاضي الطلب لعدم وجود دليل على أنها تشكل أي خطر. وأفرج عنها بكفالة. ومنذ ذلك الحين، أخبرتنا في محادثة جرت بيننا، أنها استدعت لثلاثة استجابات أخرى.

تسلط المنحة الأكاديمية التي حصلت عليها شلهوب كيفوركينان الضوء على معاملة إسرائيل المهينة والإنسانية للأطفال والشباب الفلسطينيين؛ وفقاً للحركة الدولية للدفاع عن الأطفال، في العقد الذي سبق حرب غزة الحالية، قتل ما يقرب من ألف طفل وسجن الآلاف من قبل الجنود والمستوطنين الإسرائيليين. وفي عام ٢٠١٩ وحده، ذكرت الأمم المتحدة، أن القوات الإسرائيلية شوهدت ما يقرب من ١,٥٠٠ شخص. وتصف مثل هذه الممارسات بأنها "انتزاع للطفولة"، وهي عملية إخضاع قاسية. وقالت لصحيفة هآرتس: "على الرغم من أنني أبحث في هذه الأشياء لم أشعر بها أبداً على جسدي".

في ٢٦ تشرين الأول - وهي المرحلة التي قتلت فيها إسرائيل أكثر من سبعة آلاف فلسطيني في غزة، من بينهم ما يقرب من ثلاثة آلاف طفل - وقعت شلهوب

كيفوركينان على عريضة، ووزعتها، وكانت بعنوان "باحثو وطلاب [قاضي] الطفولة يدعون إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة". وطالبت العريضة، التي جمعت حتى الآن ٢,٤٩٢ توقيعاً من علماء من جميع أنحاء العالم، بوقف فوري لإطلاق النار وإنهاء "الإبادة الجماعية الإسرائيلية المدعومة من الغرب" و[التي تشكل] "الانتهاك الصارخ لحقوق الأطفال الفلسطينيين".

بعد ثلاثة أيام أرسل رئيس الجامعة العبرية، أشر كوهين، وعميدها، تامير شيفر، رسالة إلى شلهوب كيفوركينان، وكتباً أنهما "مندهشان ويشعران باشمزاز وخيبة أمل عميقة" من قرارها التوقيع على الوثيقة - وهو عمل "ليس بعيداً جداً عن جرائم التحريض والفتنة". وأصروا على أن أفعال إسرائيل في غزة "لم تقترب من تعريف الإبادة الجماعية". من ناحية أخرى، فإن مذبحه حماس في ٧ أكتوبر تمثل [الإبادة] "بكل وضوح". وخلصوا إلى أنه "ناسف ونخجل من أن الجامعة العبرية تضم عضو هيئة تدريس مثلك". في ضوء مشاعرك، نعتقد أنه من المناسب لك التفكير في ترك منصبك".

وواصل أعضاء مجتمع الجامعة نشر الرسالة على وسائل التواصل الاجتماعي، حيث تلقت شلهوب كيفوركينان وابلأ من رسائل الكراهية والتهديدات العنيفة. لكن كل ما قالته وفعلته كان ضمن القانون، وكان منصبها التدريسي يحميها من الفصل. في الواقع، لجأ قادة الجامعة إلى التنمر عليها لإجبارها على المغادرة.

قررت شلهوب كيفوركينان البقاء. وفي شهر آذار التالي، أجريت معها مقابلة في البودكاست "شارع مقدسي" وأدلت بتعليقات تم استهدافها عليها أيضاً في وقت لاحق. وأشارت إلى سياسة إسرائيل المتمثلة في احتجاز جنث الفلسطينيين الذين قتلتهم في العمليات العسكرية أو الذين استشهدوا في الحجز - وهي ممارسة موثقة على نطاق واسع من قبل جماعات حقوق الإنسان مثل بتسيلم وهيومن رايتس ووتش، وكذلك في سلسلة من القضايا التي بتت فيها المحكمة العليا، على الأقل منذ العام ١٩٨١. وفي وقت لاحق، تحول الحديث إلى تصور بأن إسرائيل تستخدم مزاعم العنف الجنسي التي ارتكبتها مقاتلو حماس في ٧ أكتوبر لتبرير العنف في غزة. ونددت بالاعتداء الجنسي بعبارات لا



■ نادرة شلهوب كيفوركيان في قاعة المحكمة. (فلاش ٩٠)

لبس فيها. "لن أوافق عليه أبدًا، لا للإسرائيليين ولا للفلسطينيين وليس باسمي... إذا قالت امرأة إنها تعرضت للاغتصاب فسوف أصدقها". القضية هي، هل تسمح إسرائيل بجمع الأدلة بشكل صحيح؟... لا نرى نساء [إسرائيليات] يخرجن ويقلن ما حدث، لذلك يتم استخدام أجساد النساء كأسلة سياسية".

بعد فترة وجيزة من ذكر مراسل على التلفزيون الإسرائيلي لهذه التصريحات، قامت عضو الكنيست شارين هاسكل، بدعوة الجامعة العبرية للتدخل. وفي بيان علني ردًا على ذلك، كرر رئيس الجامعة وعميدها أنهما يشعران بالخجل من أن شلهوب كيفوركيان كانت ضمن أعضاء هيئة التدريس لديهم. اتهموها باستخدام حرية التعبير والحرية الأكاديمية "بسخرية" من أجل "الانقسام والتحريض"، وعلقوا جميع مهماتها التدريسية. وانتهوا بإعلان المؤسسة جامعة صهيونية، مما يعني أنه لا مكان فيها للطلاب، أو أعضاء هيئة التدريس، أو الموظفين غير الصهانية، أو المعادين للصهيونية.

بعد سلسلة من الرسائل من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة العبرية- الذين جادلوا بأن رئيس الجامعة وعميدها قد تجاوزا سلطتهما - وأكاديميين من الخارج، التقى قادة الجامعة مع شلهوب كيفوركيان وألغوا التعليق على أساس أنها أوضحت موقفها من them الاغتصاب، حسبما ذكرت صحيفة "هآرتس". تم

القبض عليها مرة أخرى بعد ثلاثة أسابيع. ما الذي يفسر شدة الهجمات ضد شلهوب كيفوركيان؟ تؤكد قصتها مدى هشاشة الحرية الأكاديمية عندما تتعرض لضغوط سياسية. كما أنه يوفر نافذة [لفهم] الهجوم الذي تعرض له الطلاب والموظفون الفلسطينيون في مؤسسات التعليم العالي الإسرائيلية منذ ٧ أكتوبر. في الأسابيع الثلاثة التي أعقبت هجوم حماس، واجه أكثر من مئة طالب فلسطيني في إسرائيل، حوالي ٨٠٪ منهم من النساء، إجراءات تأديبية بسبب منشورات خاصة على وسائل التواصل الاجتماعي تدعو لإنهاء الحصار المفروض على غزة وتحتفل بتجريف السياج الحدودي الذي يحاصر غزة، وتعرب عن تعاطفها مع الفلسطينيين في القطاع، أو تضمنت ببساطة منشورات عن معاناة الأطفال الفلسطينيين. عندما انتشر خبر الاعتقالات والتحقيقات والتعليق عن الدراسة، والطرده، توقف العديد من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس الفلسطينيين عن النشر أو المشاركة على وسائل التواصل الاجتماعي. إن معاملة شلهوب كيفوركيان التي تأتي بعد أشهر من هذه الموجة، أوضحت أن هذه الموجة بالكاد خبت.

وباستثناء عدد قليل من المدارس الابتدائية والثانوية المختلطة [أي تضم طلاب إسرائيليين وفلسطينيين داخل إسرائيل]، التي تخدم حوالي ألفي من تلاميذ المدارس في إسرائيل الذين يزيد عددهم عن مليوني تلميذ، فإن

الجامعات الإسرائيلية: حملة القمع

ما الذي يفسر شدة الهجمات ضد شلهوب كيفوركيان؟ تؤكد قصتها مدى هشاشة الحرية الأكاديمية عندما تتعرض لضغوط سياسية. كما أنه يوفر نافذة [لفهم] الهجوم الذي تعرض له الطلاب والموظفون الفلسطينيون في مؤسسات التعليم العالي الإسرائيلية منذ 7 أكتوبر.

حتى الطلاب الفلسطينيون الذين يدركون تمامًا فترات القمع السابقة لم يتوقعوا مدى تجاهل الجامعات مثل هذه النظم الحمائية بعد هجوم حماس. بدأ تعليق دراسة الطلاب في غضون أيام. بحلول ٩ تشرين الأول كانت منظمة حقوق الإنسان "عدالة"، التي تعمل مع المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، قد تلقت طلبًا لتقديم المساعدة القانونية لسبعة طلاب فلسطينيين تم إيقافهم مؤقتًا عن الدراسة في جامعة حيفا. وعلى عكس شلهوب-كيفوركيان، عوقبوا على منشورات تمت مشاركتها بين الأصدقاء أو على حسابات خاصة على وسائل التواصل الاجتماعي. وقال رئيس الجامعة، غور ألروي، لصحيفة "هآرتس" إن منشوراتهم ترقى إلى مستوى التعبير عن الدعم لهجوم "حماس". في مكان آخر ذكرت وسائل الإعلام الإسرائيلية أنه أرسلت للطلاب رسالة بريد إلكتروني مقتضبة: "في ضوء تصريحك على وسائل التواصل الاجتماعي، ودعمك للهجوم الإرهابي على المستوطنات المحيطة بغزة وقتل الأبرياء، تم تعليقك عن الدراسة في الجامعة حتى يتم التحقيق في الأمر". وشددت عدالة، في التماس قانوني في وقت سابق من العام ٢٠٢٤، على أن الطلاب "أوضحوا مرارًا وتكرارًا أنهم يعارضون العنف ضد المدنيين". عادة ما يتعامل مركز عدالة مع عدد قليل من شكاوى الطلاب سنويًا. أما الآن، فقد غمرته عشرات الطلبات للحصول على تمثيل قانوني. أصبح من الواضح أن المنظمات اليمينية مثل "إم ترستو" - التي تراقب أعضاء هيئة التدريس كجزء من مشروعها الذي يحمل عنوان "اعرف الأستاذ الإسرائيلي المناهض للصهيونية"، والتي وفقًا لحكم المحكمة المركزية في القدس لها "خصائص فاشية" - كانت تنقب عن منشورات المواطنين الفلسطينيين على وسائل التواصل الاجتماعي. وسرعان ما بدأ الطلاب الصهاينة يجمعون

الجامعات الإسرائيلية هي المؤسسات التعليمية الوحيدة التي يلتقي فيها الطلاب الفلسطينيون واليهود. وعلى مر السنين، ارتفع معدل الالتحاق بين الفلسطينيين، الذين يشكلون ٢٠٪ من مواطني إسرائيل ويشكلون حاليًا ما يزيد قليلاً عن ١٦٪ من طلاب درجة البكالوريوس، ١١٪ من طلاب الماجستير، و٨٪ من طلاب الدكتوراه. لقد تعرضوا منذ فترة طويلة لعقوبات غير متناسبة بسبب خطابهم. في كتابها "أبراج العاج والفلواز"، ذكرت عالمة الأنثروبولوجيا مايا ويند أنه في العام ٢٠٠٢، في ذروة الهجمات العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية، تم تعليق التحاق الطلاب الفلسطينيين في جامعة حيفا بسبب احتجاجهم السلمي. في ذلك الوقت كانوا يشكلون أقلية من الجسم الطلابي، لكن بين ذلك العام و عام ٢٠١٠ شكلوا أكثر من ٩٠٪ من الطلاب الذين تم استدعاؤهم إلى اللجان الاستماع [وهي لجان للنظر في "خروقات" الطلاب لنظام الجامعة، وقد تكون ذات طابع تأديبي]. بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥ ظل احتمال استدعائهم ثلاثة أضعاف احتمال استدعاء أقرانهم اليهود. في العام ٢٠٠٧ أقر الكنيست "قانون حقوق الطلاب" الذي ينص على أن "المؤسسة ستنشئ وتعلن، وفقًا لأحكام هذا القانون، مدونة سلوكية لسلوك المتحقيين والطلاب في ما يتعلق بدراساتهم في المؤسسة، بما في ذلك السلوك أثناء الفصل الدراسي وأثناء وجودهم في مرافق المؤسسة، وكذلك في مساكن الطلاب". لا يمنح القانون مؤسسات التعليم العالي في أي سلطة لمراقبة الطلاب واضطهادهم بسبب تصريحاتهم أو أنشطتهم خارج حرم الجامعة، بما في ذلك المنشورات على حسابات وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة. ومع ذلك، فقد تجاوزت العديد من اللجان التأديبية منذ ذلك الحين سلطتها للقيام بذلك على وجه التحديد [أي مساءلة الطلاب على سلوكهم خارج حرم الجامعة].



■ تظاهرة مناصرة للفلسطينيين في جامعة أوكسفورد. (واي نت)

التأديبية، والتعليق، والطرده، وغالبًا دون جلسات استماع. وقام عدد من المؤسسات بطرد الطلاب المتهمين. في ١٢ تشرين الأول، أصدر وزير التعليم الإسرائيلي، يوآف كيش، الذي يرأس مجلس التعليم العالي في إسرائيل، رسالة توجه الجامعات والكليات إلى "التعليق الفوري لأي طالب أو موظف يدعم الأعمال الإرهابية البربرية التي شهدتها دولة إسرائيل، أو يدعم منظمة إرهابية، أو عملاً إرهابياً، أو عدواً، أو دولة معادية". وكتب أن كل هذه التصريحات ترقى إلى التحريض على الإرهاب. وتابع قائلاً: "في الحالات التي يتم فيها تأكيد التحريض"، كان على الجامعات "القيام بعمليات طرد أو إنهاء دائم لدراسة الطالب". في ١٧ تشرين الأول أصدر

حافظات الحسابات الخاصة لزملائهم الفلسطينيين. في التخنيون، المعهد الإسرائيلي للتكنولوجيا، وزع الطلاب عرضاً تقديمياً حول منشورات ظهرت على WhatsApp وTelegram تضمن لقطات شاشة لمنشورات [فلسطينية] على وسائل التواصل الاجتماعي إلى جانب معلومات أكاديمية حول ستة عشر طالباً فلسطينياً وتفسيرات موجزة عن "الجرائم" التي ارتكبوها. في الوثيقة، التي شاركها مركز عدالة، تم الكشف عن أحد الطلاب لإعجابه بصورة على إنستغرام لجرافة تخترق السياج المحيط بغزة. قدم الطلاب الصهاينة في الجامعات والكليات عشرات الشكاوى ضد زملائهم الفلسطينيين، الذين تعرضوا في غضون أيام للتحقيقات، والإجراءات

كيش قرارًا يطالب الجامعات بتقديم تقرير إلى المجلس عن كيفية تعاملها مع هؤلاء الطلاب الذين "يحرصون مع حماس ويدعمونها". كان رؤساء الجامعات غاضبين لأن الحكومة بدت غير واثقة بهم. غمرت بعض الجامعات بالشكاوى. أنشأ عدد قليل منهم لجان تحقيق لفحص منشورات وسائل التواصل الاجتماعي وتحديد الطلاب الذين يجب إيقافهم عن العمل بينما تناقش لجنة تأديبية ما إذا كان بإمكان الطلاب المعنيين مواصلة دراستهم. كما ساعدت هذه اللجان، عن قصد أو عن غير قصد، مؤسساتها في فرض الرقابة على الطلاب. غردت جامعة بار إيلان بأنها شكلت لجنة مكونة من خبراء أكاديميين وقانونيين وأمنيين لفحص التصريحات التي أدلى بها أعضاء مجتمع الجامعة الذين "ينتمون" إلى الإرهاب أو يشاركون في التحريض أو العنصرية. تضمنت التغريدة عنوان البريد الإلكتروني لرئيس الجامعة، والذي يمكن للأشخاص إرسال الشكاوى إليه. "في غضون أسبوعين بعد الهجوم"، قال لنا المحامي عدي منصور، الذي يعمل لصالح عدالة: "وجدنا أنفسنا نمثل أربعة وسبعين طالبًا فلسطينيًا في خمس وعشرين مؤسسة تعليم عالٍ، بما في ذلك ثلاثة عشر من أكاديمية بتسلئيل للفنون والتصميم وسبعة من جامعة حيفا". ومثل عدة طلاب آخرين، "أكاديميون من أجل المساواة" أو محامون خاصون، ووفقًا لمنصور، تم تعليق الغالبية العظمى منهم بسبب التعبير عن التضامن مع الفلسطينيين في غزة، أو إظهار التعاطف مع معاناتهم، أو اقتباس آيات من القرآن. وفي معظم الحالات، أشارت المؤسسة إلى أنها أرسلت أيضًا، كجزء من الإجراءات، تفاصيل الطلاب الخاضعين للتحقيق إلى الشرطة.

روت لنا لبنى توما، وهي محامية أخرى في مركز عدالة، أن العديد من الطلاب اعتقلوا واستجوبوا وحتى اتهموا بنشر صورة من ٧ أكتوبر لأطفال فلسطينيين يبتهجون بسيارة جيب عسكرية تم الاستيلاء عليها. تم تجريد الطلاب من ملابسهم وتفتيشهم وإذلالهم. قالت طالبة في التخنيون تبلغ من العمر ٢٣ عامًا لصحيفة "واشنطن بوست" إنه بعد نشر مقطع فيديو للطهي في ٨ أكتوبر مع تعليق "اليوم نأكل شكشوكة النصر"، خضعت لثلاث عمليات تفتيش عارية وتم إيقافها كل ساعة خلال الليل. وتعرض بعضهم للصفع والدفع. وزعم العديد منهم أن السجانين عرضوهم للبرد،

وقدموا لهم طعامًا لا "يصلح للحيوانات"، ونقلوهم من منشأة إلى أخرى، واحتجزوهم في غرف مغلقة ساعاتٍ متتالية قبل نقلهم إلى زنازين شديدة الاكتظاظ. وأخبرت طالبة نفسها من التخنيون، صحيفة PBS Newshour بما حدث للطالبات الأخريات في زنازنتها: "كان لدي حجابي، لكن الفتيات الأخريات، أخذوهن من غرف نومهن ولم يسمحوا لهن بوضع الحجاب على رؤوسهن. ثم وضعوا أكياس القمامة على رؤوسهم". وفي حالة أخرى، اقتحم نحو ستين شرطياً منزل عائلة أحد الطلاب الذي كان في حينها خارج المنزل. عندما علم بالمداهمة، ذهب إلى مركز الشرطة، حيث تم استجوابه، ثم اقتيد إلى سجن مجدو واحتجز فيما وصفه المحامون بـ "الظروف المؤسفة". وبعد أسبوعين، أطلق سراحه في منتصف الليل. ولم توجه إليه أي تهمة على الإطلاق.

رافق محامو عدالة طلاب الجامعات والكليات إلى جلسات الاستماع التأديبية. توما، تعاملت مع أكثر من سبعين إجراءً تأديبياً خلال الأشهر الثمانية الماضية، ووصفتها لنا بأنها هزلية ووحشية. في إحدى الحالات مثلت طالبًا تم إيقافه عن العمل لمشاركته الآية القرآنية "إن موعدهم الصبح أليس الصبح بقريب" في ٧ أكتوبر. وفي نقض لافتراض البراءة، تقول توما إن القضاة توقعوا أن يقنعهم الطلاب بأنه لا يدعم الإرهاب. وسألوهم: لماذا لم ينشروا منشورات تدين حماس أو تطالب بإعادة الرهائن الإسرائيليين؟ الجريمة الحاسمة، في العديد من جلسات الاستماع، بدت لتوما على أنها [البوستات] "تؤدي مشاعر الجمهور". ولكن كيف يمكنك إثبات أن مشاعر الجمهور قد جرحت، لا سيما من خلال المشاركات التي تمت مشاركتها فقط على الحسابات الخاصة مع مجموعات صغيرة من الأصدقاء؟ ومن هو المقصود بـ "الجمهور"؟ وقالت: "في مخيلة معظم القضاة الأكاديميين الذين يجلسون في لجان تأديبية، يبدو أنه يشير فقط إلى المواطنين اليهود في إسرائيل". تتذكر توما إحدى جلسات الاستماع في جامعة بن غوريون التي دعت فيها اللجنة التأديبية طالبًا [إسرائيليًا] قتل أفراد عائلته في ٧ أكتوبر لإثبات أن المنشور المعني كان مؤذيًا.

في بعض الحالات، أصدرت اللجان التأديبية حكمها، فقط للطلاب اليمينيين ليأخذوا الأمور بأيديهم. في بن غوريون، قررت لجنة عدم إيقاف طالب تمرير

فلسطيني شارك مقطع فيديو ينكر فيه بعض أعمال العنف التي وقعت في ٧ أكتوبر. وبدلاً من ذلك، وبخسته المؤسسة وطلبت منه التطوع مدة أربعين ساعة في خدمة المجتمع. رد الطلاب في مجموعة WhatsApp على الحكم بتهديد: "إذا بقيت [العقوبة] في هذه الدرجة، فلن يبدأ أحد بالدراسة - ستقلب الجامعة رأساً على عقب".

وأعلنت الجامعة أنها ستستأنف قرار اللجنة، ووفقاً لصحيفة "هآرتس"، أرسل رئيس الجامعة، حاييم هامس، رسالة بريد إلكتروني إلى الطالب، مستخدماً مرة أخرى خطاب التنمر: "يبدو من الخطأ بالنسبة لي عودتك إلى المدرسة غداً وكأن شيئاً لم يحدث. أوصي بعدم الحضور إلى الفصل غداً وأن تدرس بنفسك في الأيام القليلة القادمة في المكتبة أو في أي مكان آخر تراه مناسباً. وأثناء الاستئناف، أدين الطالب وأوقف عن العمل مدة فصل دراسي - لكن نظراً لأن جميع الدورات في كلية التمريض مدتها عام واحد، فقد تم تعليقها فعلياً لقصر تلك الفترة.

لم يكن هذا هو النداء الوحيد أو الأول للعدالة الشعبية. وفي ١٦ تشرين الأول، أصدر رئيس الاتحاد الوطني للطلاب الإسرائيليين رسالة يقترح فيها إبعاد الطلاب الفلسطينيين الذين يزعم أنهم يدعمون الإرهاب من الجامعات والكليات. ولم يمض أسبوعان حتى حاولت مجموعة من الطلاب الصهاينة اقتحام مساكن الطلبة الجامعية في مدينة נתانيا، وهم يهتفون "الموت للعرب" بينما كانت الشرطة تقف مكتوفة الأيدي. في كانون الثاني، انتشر مقطع فيديو على فيسبوك يظهر طلاباً في كلية عيمق يزراييل الأكاديمية ملفوفين بالأعلام الإسرائيلية، ويقفون على منصة الفصول الدراسية، معلنين أنهم "لن يجلسوا في الفصل نفسه مع مؤيدي الإرهاب". بحلول عيد الميلاد، كان الفلسطينيون يسألون المحامين عما إذا كان بإمكانهم مشاركة صور بابا نويل وهو يقف وسط الأنتقاض في غزة على وسائل التواصل الاجتماعي. بدأ العديد من الطلاب الفلسطينيين الذين يستطيعون تحمل تكاليف الأقساط في البحث عن خيارات جامعية بديلة في الخارج. ساهم أعضاء من هيئة التدريس في هذا المناخ العدائي. وفي تشرين الأول، نشر أستاذ في الجامعة العبرية شريط فيديو، تم حذفه الآن على الإنترنت، يقارن فيه "حماس" بالنازيين ويدعو إلى "النكبة ٢" في غزة. وفي مقال رأي نشر في ٢٧

تشرين الأول لصحيفة "ماكور ريشون" اليمينية، التي تم حذفها الآن أيضاً، دعا إيفياتار ماتانيا، أستاذ العلوم السياسية في جامعة تل أبيب، إلى التدمير الكامل لمدينة غزة وإنشاء حديقة في مكانها. ولم يخضع أي من الأستاذين لإجراءات تأديبية. لكن عندما كتب خمسة وعشرون موظفاً في جامعة حيفا في ١٤ تشرين الأول رسالة ينتقدون فيها تعليق الطلاب الفلسطينيين دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة، وقع أكثر من ١٠,٠٠٠ شخص على عريضة تطالب بفصل الموظفين. يشكل أعضاء هيئة التدريس من الأكاديميين من الفلسطينيين أقلية صغيرة: فهم يشكلون ٣,٥٪ فقط من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الإسرائيلية، وهم دائماً تقريباً الموظف الوحيد غير اليهودي في أقسامهم الأكاديمية. هم أيضاً كانوا مستهدفين. في ٢٩ تشرين الأول، أرسل آري راتنر، رئيس كلية كاي الأكاديمية للتعليم، خطاباً يخطر فيه موظفي المدرسة بأن إدارة الكلية قد تلقت العديد من الشكاوى حول وسائل التواصل الاجتماعي من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس. وكتب أن "الإدارة قررت التصرف بيد ثقيلة وعدم التسامح مطلقاً مع هذه الحالات"، بما في ذلك طرد طالبة من دراستها وطرد أحد أعضاء هيئة التدريس. وشدد الرئيس على أن المنشورات التي تدين أنشطة جنود الجيش الإسرائيلي الذين يدافعون عن دولة إسرائيل "ستقابل بعدم التسامح الصارم".

لم يكن أعضاء هيئة التدريس اليهود محصنين تماماً. في ٢٥ تشرين الأول، استدعى يوسف فروست، رئيس كلية ديفيد يلين الأكاديمية للتربية، نوريت بيليد الحنان، الباحثة الشهيرة التي تدرس صورة الفلسطينيين في كتب الأطفال العبرية، إلى جلسة تأديبية. واتهمت بإرسال رسائل على مجموعة "واتساب" انتقدت فيها الخلط بين النازيين وحماس واستشهدت بمناقشة جان بول سارتر للعنف المناهض للاستعمار. بالنسبة لفروست، أظهرت ملاحظات واتساب هذه "تفهماً للعمل المروع لحماس" و"تبريراً لعملها الإجرامي". اكتفت اللجنة التأديبية بتوبيخ بيليد الحنان، لكنها استقالت. "القيم التي اعتدنا أن نعرفها قد انقلبت منذ فترة طويلة"، كتبت في افتتاحية صحيفة هآرتس تشرح قرارها:

إن القول بأن هجوم [حماس] والمجزرة وقعت في سياقها، وأنها لم تكن مذبحاً معادية للسامية ولدت من

الجامعات الإسرائيلية: حملة القمع

العدم، يعتبر جريمة أكثر فظاعة من القتل في هذا البلد. أصبحت الكلمات خطيرة والرصاص القاتل مشروعاً. يتعرض الأشخاص الذين يستخدمون الكلمات للاضطهاد بينما يتمتع القتلة بالإفلات من العقاب. الشخص الذي أحرق عائلة بأكملها حتى الموت يعتبر صالحاً، في حين أن أي شخص يجرؤ على الاعتراف بمعاناة سكان غزة أو الضفة الغربية تتم إدانته باعتباره مؤيداً للإرهاب.

في منتصف تشرين الثاني، فصلت الكلية الأكاديمية أحفا، الواقعة بين تل أبيب وبئر السبع، محاضراً يدعى أوري هوريش بسبب منشورين على صفحته الشخصية على فيسبوك: في ٧ أكتوبر، غير صورة غلافه إلى صورة تقول "حرروا غزة" باللغة العبرية. وبعد أسبوع، نشر دعوة إلى "إنهاء الإبادة الجماعية الآن" و "دع غزة تعيش". وفي الأونة الأخيرة، قامت منظمة "إم ترتسو" بالتنقيب عن العرائض التي وقعها أعضاء هيئة التدريس وإرسال الأسماء إلى مجموعات الطلاب، التي تطالب جامعاتها بعد ذلك بطرد الموقعين. في كلية سابير، التي تقع بالقرب من قطاع غزة، وقعت محاضرة تدعى ريغيف ناثانسون عريضة تدعو إدارة بايدن إلى التوقف عن نقل الأسلحة والأموال ذات الصلة إلى إسرائيل. تم تشويه سمعتها باعتبارها مؤيدة للإرهاب، وكتبت إلى رئيس الجامعة أنها تشعر بعدم الأمان في الحرم الجامعي. ردًا على ذلك، كما قالت لنا، وافقت الجامعة على إجازة غير مدفوعة الأجر مدة ستة أشهر، رغم أنها لم تطلب شيئاً من هذا القبيل.

في ٢٤ تشرين الأول، أرسلت لجنة الحرية الأكاديمية التابعة للجمعية البريطانية لدراسات الشرق الأوسط - التي يرأسها أهدنا، نيف غوردون - رسالة إلى رؤساء كل جامعة إسرائيلية تشدد على أهمية الدفاع عن حقوق الأفراد في التعبير عن آراء قد يجدها الآخرون مسيئة أو صعبة. كما سلطت الرسالة الضوء على الواجب المؤسسي لرعاية الطلاب الفلسطينيين الذين يتعرضون للهجوم. رد ثلاثة من قادة الجامعات بوصف إسرائيل بأنها جزيرة حضارة في خضم الهمجية. بعد ستة أيام، أرسلت الجمعية نفسها، والمعروفة باسم BRISMES، رسالة إلى فروست، رئيس كلية ديفيد يلين الأكاديمية للتعليم، تتهمه بأن تفسيره لنص بيليد الحنان كان متحيزاً. رد فروست برسالة تقول، من بين أمور أخرى، "تخطو بحذر".

ومن الواضح أن حملة القمع لم تهدأ. مؤخراً، قدم

عضو الكنيست أوفير كاتس، السوط البرلماني للائتلاف الحالي، مشروع قانون مخصص "لإزالة الإرهاب من الأوساط الأكاديمية". ومن شأن هذا القانون، على حد تعبير صحيفة "جيروزاليم بوست"، "أن يجبر المؤسسات الأكاديمية على فصل أعضاء هيئة التدريس الذين يدلون بتصريحات تنفي طابع إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية أو يدعمون الأنشطة الإرهابية". وينص على أن أعضاء هيئة التدريس المعنيين لن يحصلوا على حزمة إنهاء الخدمة. المؤسسات الأكاديمية التي لا تمثل ستخضع لعقوبات مالية. ويحظى مشروع القانون بدعم الاتحاد الوطني للطلاب الإسرائيليين، الذي قام، في حملة منسقة بشكل جيد، بتعليق لوحات إعلانية على طريق أيلون السريع في تل أبيب تحمل اقتباسات من شلهوب-كيفوركينان والأستاذة عنات مطر من جامعة تل أبيب. وقد خص مطر بالحداد العلني على السجين السياسي الفلسطيني وليد دقة، الذي توفي في السجن في نيسان ٢٠٢٤ بعد سبعة وثلاثين عاماً داخل السجن، على الرغم من تشخيص إصابته بالسرطان في العام ٢٠٢٢. وتحجج سلطات السجن جثته.

مثل المدير العام لمركز عدالة، حسن جبارين، شلهوب كيفوركينان في نيسان الماضي في جلسات الاستماع الخاصة باعتقالها. وفي ملاحظاته الختامية، شدد على أن جميع تعليقاتها، بما في ذلك انتقادها للجيش، تندرج تحت حرية التعبير المشروعة. وأشار جبارين إلى أن قضيتها لم يسبق لها مثيل من جوانب عدّة. كانت هذه هي المرة الأولى في تاريخ إسرائيل التي يتم فيها "رفع المادة ١٤٤/د من قانون العقوبات - الحكم الذي يجرم التحريض العلني والتحريض على العنصرية - ضد أكاديمية لتمديد احتجازها". المرة الأولى التي "يتم فيها التحقيق مع أكاديمي من قبل الشرطة بسبب مقالات علمية نشرت في المجلات الدولية باللغة الإنجليزية"؛ والمرة الأولى التي تعتقل فيها الشرطة شخصاً بسبب الاستشهاد بروايات واقعية عن احتجاز إسرائيل لجثث الفلسطينيين القتلى. وشدد جبارين أيضاً على أن ١٥٠ أستاذًا من الجامعة العبرية وقعوا على رسالة مفتوحة تدين اعتقال شلهوب كيفوركينان. لكن هناك فرصة ضئيلة لأن تقوم مجموعة صغيرة من العلماء المعارضين بوقف الاعتداء على حرية التعبير داخل نظام التعليم العالي في إسرائيل. بل على العكس من ذلك، تشير أحداث الأشهر الماضية إلى مدى توافق جامعات إسرائيل مع ضرورات الدولة.





صدر حديثا

مدار

الخطاب الاستيطاني - التوراتي تجاه الضفة الغربية  
قراءة في خطاب الجيش الإسرائيلي والمستوطنين



إعداد وترجمة: وليد حباس  
تقديم: أنطوان شلحت

صدر حديثا

مدار

مدار  
MADAR

أوراق إسرائيلية 83